لافروف رداً على كيري: لم نُخْفِ أبداً تزويدنا دمشق بمعدات عسكرية بهدف مكافحة الإرهاب

موسكو تنفي مزاعم في وسائل الإعلام حول تعديل لموقفها من مستقبل الأسد

| وكالات

نفت روسيا مزاعم نشرتها وسائل إعلام عن تعديل موسكو لموقفها من الأزمة السورية ومستقبل الرئيس بشار الأسد، وفي الوقت نفسه ردت على تصريحات الخارجية الأميركية الأخيرة عقب المكالمة الهاتفية التي جرت بين وزيري خارجية البلدين، مؤكدة أن سيرغي لافروف أكد لنظيره جون كيري أن بلاده لم تخف أبداً تزويدها دمشق بمعدات عسكرية لدعم الأخيرة في مكافحة الإرهاب.

وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا تعليقاً على المكالمة الهاتفية الأخيرة التي جرت بين الوزيرين يوم السبت الماضي بحسب الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «خلال المكالمة، استوضح كيري من لافروف بشأن الوضع المتعلق بالمساعدات الروسية للحكومة السورية لدعم الأخيرة في مكافحة الإرهاب. وأكد لافروف أن الجانب الروسي يقدم مثل هذه المساعدات دائماً، وقدمها في السابق، كما أنه لم يخف أبداً تزويده السلطات السورية بمعدات قتالية بغية مكافحة الإرهاب».

وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد أعلنت تعليقاً على المكالمة الهاتفية بين الوزيرين، أن كيري أعرب عن قلقه مما وصفه بأنه «تقارير عن حشد عسكري روسي مباشر وموسع في سورية».

وفي هذا السياق ذكرت زاخاروفا أن لافروف بحث مع كيري زيادة فعالية جهود مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وذكر بأن موسكو دعت التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، مراراً إلى التعاون مع السلطات السورية تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل مكافحة تنظيم داعش، باعتبار أن «القوات المسلحة السورية تعد الأكثر فعالية من القوى التي تواجه التنظيم والإرهابيين الآخرين على الأرض».

كما جدد وزير الخارجية الروسي خلال محادثاته مع نظيره الأميركي تأكيد الرئيس فلاديمير بوتين خلال زيارته إلى فلاديفوستوك الأسبوع الماضي، أنه من السابق لأوانه الحديث عن مشاركة روسيا في العمليات العسكرية في سورية.

وكان بوتين قد قال في مؤتمر صحفي عقده يوم الجمعة الماضي: «إننا نقدم لسورية دعماً كبيراً، بما في ذلك توريدات المعدات والأسلحة وتدريب العسكريين السوريين».

وأعاد بوتين إلى الأذهان العقود الموقعة بين موسكو ودمشق في المجال العسكري، مضيفاً إنه يجري تنفيذها حالياً. وتابع: «إننا ندرس مختلف الإمكانات في هذا السياق»، مضيفاً: «إن روسيا ستجري مشاورات مع سورية والدول الأخرى في المنطقة حول زيادة الدعم لها في مكافحة الإرهاب».

بدوره قال يوري أوشاكوف مساعد الرئيس الروسي: إن بوتين «قال في فلاديفوستوك إننا نقيم اتصالات عمل مع دمشق، ونجري الحوار مع السلطات السورية»، وذلك رداً على الشائعات التي تحدثت عنها وزارة الخارجية الأميركية في بيانها المتعلق بالمكالمة الهاتفية الأخيرة بين كيري ولافروف.

وقال رداً على سؤال عما إذا ازدادت المساعدات الروسية لسورية في الآونة الأخيرة: «ليست لدي معلومات بهذا الشأن».. كما امتنع المسؤول عن التعليق على مضمون المكالمة الهاتفية بين لافروف وكيري، مؤكداً أنه صلاحية لوزارة الخارجية الروسية.

يذكر أن وزارة الخارجية الأميركية كررت في بيانها الذي صدر يوم السبت الماضي، مزاعم إعلامية نشرت الأسبوع الماضي، إذ نقلت وسائل إعلام إسرائيلية وعربية عن «مصادر» أنباء عن مشاركة مقاتلات روسية في العمليات العسكرية بسورية. ونفت وزارة الدفاع الروسية هذه المزاعم قطعاً.

وعلى الرغم من ذلك، ذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن كيري بحث خلال مكالمته مع لافروف، والتي جاءت بمبادرة واشنطن، «القلق الأميركي من التقرير الذي أشار إلى حشد عسكري روسي مباشر وموسع في سورية». وحذر كيري حسب البيان، من أن مثل هذه الخطوات، في حال كانت التقارير الإعلامية صحيحة، ستؤدي إلى المزيد من تصعيد الأزمة، وإلى سقوط ضحايا أبرياء جدد، بالإضافة إلى زيادة تدفق اللاجئين وتنامي خطر نشوب مواجهة مع التحالف المعادي لـ«داعش» في سورية.

أما وزارة الخارجية الروسية، فذكرت في بيانها بشأن المكالمة الهاتفية يوم السبت الماضي، أن الوزيرين بحثا مختلف المسائل المتعلقة بالوضع في سورية وحولها ومهام مكافحة تنظيم داعش ومجموعات إرهابية أخرى، بالإضافة إلى مسائل التعاون من أجل دعم جهود منظمة الأمم المتحدة الرامية إلى إقامة العملية السياسية في سورية وفق بنود بيان جنيف ١.

ومن اللافت أن صحيفة «نيويورك تايمز» تحدثت في الوقت نفسه عن إرسال «فرقة عسكرية روسية متقدمة» لدعم الجيش العربي السوري، بالإضافة إلى «خطوات روسية أخرى»، تخشى واشنطن من أنها تدل على وجود خطط روسيا لتوسيع الدعم العسكري للحكومة السورية بقدر كبير.

على خط مواز أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أصدر أمراً بإجراء اختبار مفاجئ أمس لجاهزية قوات المنطقة العسكرية الوسطى في روسيا.

وقال شويغو في اجتماع مع مسؤولي وزارة الدفاع: إن الاختبار سيجري في الفترة بين ٧ و١٢ أيلول، مشيراً إلى أن الرئيس أمر بوضع قوات المنطقة العسكرية الوسطى وكذلك قوات السلاح الجوي وقوات الإنزال الجوي وطيران النقل العسكري لمناطق عسكرية أخرى في حالة «الجاهزية الكاملة» منذ الساعة ٩,٣٠ صباح الإثنين.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأميركي جون كيري خلال مؤتمر صحفي سابق في جنيف

وأوضح الوزير الروسي أنه سيجري خلال الاختبار المفاجئ التدرب على نقل قوات جوية وإنزال قوات في منطقة مجهولة.

وأضاف شويغو: إنه سيجري أثناء الاختبار كذلك التأكد من الإجراءات التي تتخذها السلطات المدنية في ظروف الحرب، مشيراً إلى أن الاختبار سيشمل وزارات الصحة والزراعة والصناعة وغيرها من المؤسسات الفدرالية وكذلك إدارات مقاطعات وتشيليابينسك وسامارا ونوفوسيبيرسك وجمهورية باشكورتوستان.

وفي تصريحاتها وصفت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية التقارير الإعلامية التي تحدثت عن توصل موسكو إلى اتفاق مع واشنطن والرياض حول الإطاحة بالرئيس الأسد، بأنها أوهام ومعلومات مزورة.

وقالت: إن بعض الأوساط السياسية في الغرب تبدو عاجزة تماماً عن استخلاص العبر من أخطائها، على الرغم من أن العواقب المأساوية لتلك الأخطاء تتجلى أكثر يوماً بعد يوم بالنسبة للأوروبيين أنفسهم. وأردفت: «لقد أدى التدخل الفظ في شؤون دول الشرق الأوسط إلى ظهور منطقة عدم استقرار تحد القارة الأوروبية مباشرة، مع تنامي خطر الإرهاب والتطرف أضعافاً».

وأشارت إلى أن آلاف اللاجئين من الدول التي تعرضت لاختبارات أجراها الغرب في سياق «هندسته الاجتماعية»، وبالدرجة الأولى، في سورية وليبيا والعراق واليمن وأفغانستان، يدقون أبواب الاتحاد الأوروبي. وأضافت: «على الرغم من ذلك، لا يسارع بعض السياسيين الغربيين إلى تعديل خططهم التي اتضحت أنها قصيرة النظر، والتي أدت إلى نشوب كل هذه القضايا، بل يصرون على تطبيق مقارباتهم الفاشلة، وهو أمر قد يؤدي إلى ظهور تحديات أخطر وقضايا جديدة تحمل طابعاً عالمياً».

واعتبرت زاخاروفا أن هناك من يحاول جر روسيا إلى هذه الحملة الفاشلة عن طريق نشر أخبار ملفقة ومعلومات مزورة، يبدو أنها تستهدف تحميل روسيا جزءا من المسؤولية عن مأساة منطقة الشرق الأوسط والخطر الذي بات يهدد الأمن الأوروبي والعالمي.

وشددت قائلة: «إننا لا ننخرط في أي «هندسة اجتماعية»، ولا نعين رؤساء في دول أجنبية، ولا نقيل أحداً منها في إطار تآمر مع طرف ما». وأكدت أن ذلك «يخص سورية والدول الأخرى في المنطقة، التي تستطيع شعوبها تقرير مصيرها بنفسها».

وأكدت زاخاروفا أن روسيا مازالت متمسكة تمسكاً متواصلاً بالتطبيق غير المشروط لبيان جنيف الخاص بسورية وهي ملتزمة بأحكام ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول، مشيرة إلى رغبة موسكو في أن يتمسك جميع شركائها بنفس المبادئ.

قولاً واحداً

الحِراك الدبلوماسي الروسي الواسع

صياح عزام

من الملاحظ أن روسيا بقيادة الرئيس «فلاديمير بوتين» تقود تحركاً دبلوماسياً واسعاً لإيجاد حل للأحداث الدائرة في سورية منذ حوالي خمس سنوات تقريباً، تقوده نيابةً عن العالم، محاولة بكل السبل تعبيد طريق الحل السياسي للأزمة السورية الناجمة عن الحرب الإرهابية التي تُخاض ضدها.

وهذا ما يبدو بوضوح من خلال الوفود التي تتقاطر إليها من كل العواصم المعنية أو بالأحرى ذات الصلة بالأزمة... وعلى ما يظهر، فإن هناك تفويضاً أميركياً لروسيا للقيام بهذا الدور.

ومن أجل ضمان النجاح في المساعي الروسية هذه، تسعى موسكو لتظهير حل سياسي توافقي لواحدة من أعقد أزمات المنطقة وأكثرها تشابكاً، معتمدة على عدة أوراق.

فهي تعمل من جهة على تطوير علاقاتها مع دول عربية وإقليمية بشكل غير مسبوق، وخاصة مع دول خليجية شكلت طرفاً رئيسياً في الأزمة السورية، ولكن ليس على حساب موقفها المبدئي الثابت المؤيد لسورية منذ بداية الأزمة، ومن جهة أخرى تعمل بصمت وبدأب من دون أن تعير انتباهاً لما يشاع من بعض أجهزة الإعلام الغربية، والعربية الموالية لهذه الأجهزة، بأن روسيا تبعث إشارات بأنها ستعدل مواقفها السابقة تجاه السورية، بل هي تؤكد بين الحين والآخر مواقفها السابقة الداعمة للشعب السوري وللحكومة السورية، قاطعة الطريق على مثل هذه الإشاعات المغرضة.

ومن جهة ثالثة فهي توسع اتصالاتها بكل الأطراف السورية التي تسمي نفسها «معارضة» بغية إدماجها في مفاوضات الحل، طبعاً باستثناء (داعش والنصرة) وأمثالهما من التنظيمات المسلحة التي سارت على طريق السلفية الجهادية المتطرفة.

جدير بالذكر أن لقاء «سوتشي» بين وزير الخارجية الأميركي «جون كيري» وبين المسؤولين الروس أكد قيام روسيا بدور قيادي لتهيئة الظروف المناسبة لعقد (موسكو ٣) و(جنيف ٣) ووجوب التنسيق مع كل من إيران والسعودية باعتبارهما طرفين مؤثرين في الأزمة السورية.

ولكن روسيا لم تكن تنتظر مثل هذا التأكيد من الجانب الأميركي، لأنها كانت قد قطعت شوطاً كبيراً على طريق تطوير علاقاتها مع السعودية والإمارات العربية ومصر وعمان، حيث أجرى الرئيس الروسي محادثات موسعة مع ثلاثة قادة عرب على هامش معرض «ماكس» للصناعات الدفاعية، والشيء الأهم من ذلك أن القيادة الروسية استقبلت وستستقبل تباعاً مزيداً من الأطياف السورية المعارضة، وقبل هذا كله عملت موسكو على وساطة بين دمشق والرياض.

إذاً، من المتوقع أن يؤدي الحراك الروسي النشط إلى نتائج إيجابية على خط حل الأزمة السورية في قادمات الأيام، وقد أثار هذا الحراك موجة من التفاؤل في الأوساط السياسية الإقليمية والدولية، فإيران ماضية في العمل على إيجاد حل سياسي، وتقدمت بمبادرة بهذا الشأن، كما اختفت اللغة الخشبية من الخطاب التركي حيال سورية وغابت لهجة الشروط المسبقة التركية مثل الصلاة في المسجد الأموي وإسقاط النظام السوري.

وانتقلت مصر من مرحلة (الصمت والترقب) إلى مرحلة التنسيق الأمني مع سورية وسط ارتياح سوري لذلك، وحديث عن تطورات محتملة في ملف العلاقات السورية المصرية، ولكن على وقع هذا الحراك الروسي النشيط على المسار السوري وما يشيعه من تفاؤل، يمكن القول إن طريق الحل السياسي في سورية لم يصبح سالكاً تماماً بعد، إذ إن أطرافاً عربية ودولية لا تزال تعمل في الخفاء على إطالة أمد الأزمة السورية وتمد المجموعات الإرهابية المسلحة بالدعم المتنوع مثل تركيا وقطر والسعودية، بيد أن الحراك الروسي هذا يحمل بين جنباته وفي طياته فرصاً للحل لم تتوافر طوال السنوات الخمس السابقة... أما معارضة اسطنبول فما زالت تجتر خطابها المعروف، منتظرةً الأوامر من أنقرة والدوحة والرياض.

كاميرون كشف عن ضربة بريطانية قضت على خان في الرقة

هولاند يأمر بطلعات استطلاع فوق سورية ويستبعد أي تدخل بري

تراجع الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند عن رفضه الانضمام إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي في سورية، معلناً أن بلاده ستجري طلعات استطلاع اعتباراً من اليوم الثلاثاء فوق سورية من أجل تنفيذ «ضربات» ضد التنظيم المتطرف.

وسبق أن رفض هولاند مشاركة بلاده في حملة القصف الجوي الذي تقود واشنطن على مواقع داعش في سورية، بذريعة أنها ستقوي النظام، ولذلك اقتصرت المشاركة الفرنسية على العراق فقط.

وفي مؤتمر صحفي، صرح هولاند: «طلبت من وزير الدفاع العمل على إجراء طلعات استطلاع اعتباراً من الغد (اليوم) فوق سورية ستجيز لنا التخطيط لضربات ضد داعش مع الاحتفاظ باستقلالية تحركنا وقرارنا». وأضاف: إن «ما نريده اليوم في سورية هو معرفة ما يحضر ضدنا وما يجري ضد الشعب السوري»، مبيناً أنه وحسب المعلومات التي نكون قد جمعناها والمعلومات الاستخبارية والاستطلاع الذي قمنا به، سنكون جاهزين لتوجيه ضربات.

وأكد أن بلاده لن ترسل قوات برية إلى سورية. وقال: إن «إرسال قوات فرنسية برية إلى سورية سيكون غير منطقي وغير واقعي». وأوضح «غير واقعي لأننا سنكون الوحيدين، وغير منطقي لأنه سيعني تحويل عملية إلى قوة احتلال، وبالتالي، لن نفعل ذلك تماماً مثلما أننا لا نفعل ذلك في العراق».

وأكد الرئيس الفرنسي أنه «في العراق يعود إلى العراقيين القيام بهذه العمليات، وفي سورية يعود إلى السوريين في قوى المعارضة والدول المجاورة والقوى الإقليمية تحمل مسؤولياتهم». وأكد أن فرنسا تعمل من أجل إيجاد حلول سياسية لأن المخرج في سورية سياسي». وتابع «لذلك نعتبر أنه علينا التحدث مع كل البلدان التي تريد تشجيع هذا المخرج وهذا الانتقال». وأضاف: «أفكر في دول الخليج وأفكر في روسيا وإيران والدول الأعضاء في التحالف أصلاً».

وبيّن استطلاع رأي نشرته عدة جرائد فرنسية كيف أن ٦١ من المشاركين يُوافقون على مساهمة الجيش الفرنسي في تدخل عسكري بالأراضي السورية ضد تنظيم «داعش».

وشارك في الاستطلاع، الذي أجراه معهد «أودوكسا» لفائدة وسائل إعلام فرنسية منها جريدة «لوباريزيان»، ألف فرنسي.

وتنطلق دوافع الراغبين في الهجوم على داعش بمأساة اللاجئين السوريين، إذ يرون أن هذا التنظيم الإرهابي من أكبر الأسباب في فرار آلاف السوريين من بلدهم.

في لندن كشف رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أمس أن بلاده شنت أول ضربة ضد داعش في سورية في نهاية الشهر الماضي بواسطة طائرة من دون طيار ما أدى إلى مقتل ثلاثة من الجهاديين بينهم بريطانيان، على الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تحصل على تفويض باستخدام القوة العسكرية في سورية من مجلس العموم بعد.

وخاطب كاميرون النواب في المجلس: «اليوم يمكنني القول.. إن (البريطاني) رياض خان قتل في ضربة جوية محددة نفذتها طائرة من دون طيار من نوع راف في ٢١ آب أثناء وجوده في سيارة في منطقة الرقة». وبرر العملية بأنها دفاع عن النفس قائلاً: «لم يكن أمام الحكومة بديل آخر».

(رويترز– أ ف ب)

دي ميستورا خلال عرض خطته في مجلس الأمن

«الإخوان» المحظورة ترفض خطة دي ميستورا

| الوطن

أعلنت جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة في سورية رفضها خطة المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا لحل الأزمة السورية، معتبرةً أنها تدخل المعارضة في «مفاوضات عبثية».

وقبل أسبوعين، أعرب الائتلاف المعارض، والذي تشكل جماعة «الإخوان» أحد أبرز القوى المؤتلفة ضمنه، عن تحفظه على خطة دي ميستورا.

واقترح دي ميستورا ضمن خطته، تشكيل ٤ مجموعات عمل ستركز على أربعة مجالات هي: السلامة والحماية، بما في ذلك إنهاء الحصار وضمان وصول المساعدات الطبية؛ والمسائل السياسية والدستورية، مثل إنشاء هيئة الحكم الانتقالي والانتخابات؛ والمسائل العسكرية والأمنية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب ووقف إطلاق النار؛ والمؤسسات العامة والتنمية، مع التركيز على إعادة إعمار البلاد.

وتتضمن خطته التدرج في الانتقال نحو سورية الجديدة، من خلال ثلاث مراحل، أولها التفاوض على تفاصيل العملية الانتقالية، ثم المرحلة الانتقالية وصولاً لمرحلة الدولة الجديدة.

وقالت الجماعة في بيان نشرته على موقعها الرسمي: «(إننا) إذ نؤكّد حرصنا على حلّ سياسي عادل للقضية السورية، نرفض خطّة دي ميستورا بشكلها الحالي الذي لا يتوافق مع رؤيتنا للحلّ، ولأنّها تدخلنا في مفاوضات عبثية لا تبالي بأرواح المدنيين».

كما أعربت الجماعة عما يرقى إلى «تحفظ» على بيان مجلس الأمن الدولي، الذي تضمن خطة دي ميستورا وصدر منتصف الشهر الماضي، معتبرةً أن بيان المجلس «استخدم لغة ضبابية في نقاط مفصلية تحتاج مفردات أكثر جديةً وحسماً في التعامل مع النظام.. (بينما كانت) لغته تهديداً للثائرين وتسوية بينهم وبين جلاديهم، وسداً للمنافذ أمام نيل الشعب السوري حريته وكرامته».

وجاء في البيان، الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في السابع عشر من شهر آب أن المجلس «يدعم النهج الذي صاغه المبعوث الخاص، الذي ينص على أن المفاوضات السياسية وتنفيذ الإصلاحات السياسية على أساس بيان جنيف تتم من خلال أربعة مجالات موضوعية من خلال إنشاء مجموعات عمل». كما دعا البيان إلى وضع حد للحرب من خلال «إطلاق عملية سياسية تقودها سورية نحو عملية انتقالية سياسية تعبر عن التطلعات المشروعة للشعب السوري».

وطالبت الجماعة بضرورة إدخال «تغييرات جوهرية» على خطة دي ميستورا كي تصبح «قابلة للحياة»، لافتةً إلى أن «إحالة قضايا القتل الجماعي، والقصف والتدمير، ومعاناة المعتقلين إلى إحدى مجموعات التفاوض هي محاولة لمقايضة الشأن الإنساني بالموقف السياسي، وتنازل عن الحقوق السياسية المشروعة للشعب السوري».

كما طالب البيان بـ«ضرورة التمثيل الحقيقي للشعب السوري الثائر، وعدم تهميش المعارضة الوطنية الحقيقية»، وذلك في تكرار لمطالب الائتلاف.

وفي ختام بيانها، استنكرت جماعة «الإخوان»، «موقف مجلس الأمن، وهو يرى أجساد الأطفال يقذفهم البحر إلى الشواطئ المختلفة، وأشلاء أطفال آخرين في دوما وسقبا وحلب والزبداني وغيرها، ممزّقة جراء براميل النظام.. ثم لا يتّخذ أي إجراءات رادعة بحق النظام الفاشي الذي يقذف المدنيين بالطائرات الحربية ومختلف آلات الموت والدمار».

في الأولى والثانية عاد نحو ٢٥ ألف نسمة والثالثة ستتضمن أسر الموظفين

المرحلة الأخيرة من عودة الأهالي إلى الحسينية تبدأ اليوم

| الوطن

أعلنت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، أن المرحلة الثالثة والأخيرة من عودة الأهالي إلى منطقة الحسينية بريف دمشق الجنوبي ستبدأ اليوم، بعد انتهاء المرحلتين الأولى والثانية اللتين عاد فيهما نحو ٢٥ ألف مواطن.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال محمد العمري من المكتب الإعلامي للوزارة: إنه و«بانتهاء المرحلة الثانية من رحلة العودة لمنطقة الحسينية ستبدأ الثلاثاء (اليوم) المرحلة الثالثة والأخيرة من إعادة المواطنين من أهالي تلك المنطقة إلى منازلهم».

وأكد العمري، أنه خلال المرحلتين السابقتين: «تمت عودة أكثر من ٥٥٠٠ عائلة بمعدل ٥ أفراد لكل عائلة أي إعادة نحو ٢٥ ألف مواطن للمنطقة».

وبيّن أنه في المرحلتين السابقتين تمت إعادة «أسر الشهداء والعسكريين، على حين سيتم في المرحلة الثالثة إعادة أسر الموظفين، ليكتمل بذلك عودة أهالي المنطقة»، التي كان يعيش فيها نحو ٦٠ ألف نسمة قبل دخول المجموعات المسلحة إليها.

ولفت إلى أن «رحلة العودة حتى اليوم تمت بشكل سريع ومنظم وهادئ، نتيجة تضافر الجهود الحكومية والشعبية»، مبيناً أن عملية إعادة تأهيل البنى التحتية ما زالت مستمرة بالتعاون بين المؤسسات الحكومية والفعاليات الشعبية التي تساهم في أعمال الصيانة والتنظيف والمساعدة.

وذكر العمري، أن «الحياة الطبيعية بدأت تعود تدريجياً للمنطقة وهذا يعود لتضحيات وإنجازات الجيش العربي السوري الذي يقوم بواجبه في الحفاظ على أمن المواطنين السوريين وحماية الأراضي السورية ورعاية المصالحات المحلية التي تزيد من التماسك الاجتماعي في مواجهة الإرهاب». وبدأت عودة الأهالي إلى منازلهم في منطقة الحسينية في السابع عشر من الشهر الماضي بـ١٦٠ عائلة بعد تهجير قسري دام لأكثر من ثلاث سنوات بسبب اعتداءات التنظيمات الإرهابية التكفيرية على البلدة قبل أن يعيد لها الجيش العربي السوري الأمن والاستقرار.

وعلمت «الوطن» حينها أن عدد العائلات المسجلة أسماؤها لدى الجهات المعنية للعودة إلى الحسينية يبلغ سبعة آلاف عائلة، وأن الفترة المقدرة لعودة جميع الأهالي بشكل تدريجي على دفعات تقدر بنحو شهر ونصف الشهر. ويأمل الأهالي في المناطق المجاورة للحسينية الذين هجرتهم المجموعات المسلحة من منازلهم وتم طرد الإرهابيين من مناطقهم بأن تكون عودة الأهالي إلى الحسينية فاتحة لعودتهم إلى مناطقهم.

وفي أول يوم من عودة الأهالي، قال وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر في تصريح للصحفيين: إن كل بلدة ومنطقة يستعيدها الجيش ويخلصها من الإرهاب هي «منطقة قابلة لعودة الأهالي إليها بعد تأمين وتأهيل البنى التحتية فيها»، مشيراً إلى أنه تم تأمين كل الخدمات لبلدة الحسينية وأن التأخير في هذه العملية «كان له ظروفه وأسبابه».

وأكد حيدر أن باب العودة مفتوح للجميع، داعياً الأهالي ممن تورط أبناؤهم بحمل السلاح في وجه الدولة لاغتنام هذه الفرصة وتسوية أوضاعهم لتكون مقدمة لعودتهم، مجدداً تأكيده أن عودة الأهالي المهجرين إلى الحسينية هي «خطوة أولى في إطار إعادة المهجرين جراء الاعتداءات الإرهابية إلى منازلهم وأن هناك العديد من المناطق ستتم إعادة تأهيلها وعودة الأهالي إليها وسيعلن عنها قريباً».

وفي أواخر عام ٢٠١٣ طرد الجيش العربي السوري المجموعات الإرهابية من منطقة الحسينية ومناطق مجاورة لها مثل الذيابية وحجيرة، وتعمل الحكومة منذ ذلك الحين على إعادة الخدمات لتلك المناطق وترميم ما دمرته تلك المجموعات.

مئات العائلات تعود إلى منازلها في الحسينية بريف دمشق (سانا)

أعرب عن «دهشته» من التصريحات الروسية الأخيرة

أردوغان يطمئن واشنطن: المنطقة الآمنة في سورية ليست لضرب أكرادها

| وكالات

طمأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان واشنطن إلى أن «المنطقة الآمنة» التي ينوي إقامتها في سورية لا علاقة لها بالأكراد بل يقطنها عرب وتركمان.

ونفى أردوغان في مقابلة أجرتها معه قناة «سي. إن. إن» الأميركية، أن تكون المنطقة الآمنة محاولة لضرب الأكراد في سورية ومنعهم من تشكيل مناطقهم الخاصة، إلا أنه زعم أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الذي يشكل عناصره أكثرية المنضوين تحت لواء «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية، يحاول احتلال المناطق الشمالية من سورية لإيجاد منفذ له على البحر الأبيض المتوسط.

وفي محاولة لتهدئة الانتقادات التي طالت تركيا جراء استغلالها انضمامها إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي في سورية، لقصف مواقع حزب العمال الكردستاني في العراق، شدد أردوغان على أن التهديد الأكبر الذي تواجهه تركيا هو الحزب وليس تنظيم داعش، عازياً ذلك إلى كون التهديد الذي يشكله داعش تهديداً خارجياً، على عكس الكردستاني، ووجه انتقاداً إلى الدول الغربية التي تخلت عن تركيا في هذا الصراع، وتركتها تواجه تلك التنظيمات بمفردها.

وإذ أشار الرئيس التركي إلى أن الاتحاد الأوروبي يدرج حزب العمال الكردستاني على لوائحه للمنظمات الإرهابية، اتهم دول الاتحاد بمواصلة «استقبال عناصر (الحزب) ضمن أراضيها»، ومضى أبعد من ذلك، قائلاً: إن تلك الدول «سمحت لقيادات الكردستاني بالمشاركة في تظاهرات على أراضيها».

من جهة أخرى اتهم أردوغان كافة الدول الغربية بضلوعها في مأساة اللاجئين، مؤكداً تقاعس بعض الدول الغربية مثل اليونان، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، المجر، التي وعدت الحكومة التركية باستقبال اللاجئين، من دون أن تقوم بأي أفعال ملموسة في هذا المجال.

وفي تجاهل للإرهاب الذي عمل على تغذيته طويلاً، عزا أردوغان المأساة التي يعيشها اللاجئون السوريون والعراقيون، إلى بقاء العالم ساكناً تجاه ما يحدث في بلادهم، لافتاً إلى عدم رغبة الغرب في القيام بأي عمليات في سورية، على الرغم من «ظلم» النظام.

وتابع الرئيس التركي: إن بلاده أجرت العديد من المباحثات مع داعمي النظام كروسيا وإيران، معرباً عن أسفه لتقديم هاتين الدولتين الدعم اللامتناهي لسورية، سواء أكان عسكرياً أم مادياً، بهدف الحفاظ على الرئيس بشار الأسد على رأس النظام، إضافة إلى جهودهما في بحث سبل القضاء على قوات «المعارضة السورية».

وسبق لأردوغان أن أشار الشهر الماضي إلى بداية تحول في موقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من مسألة بقاء الرئيس الأسد، لكنه أعرب في مقابلته مع القناة الأميركية عن «دهشته» من الموقف الروسي الذي أعرب عنه بوتين مؤخراً.

وقال: إن تركيا وروسيا كلفا وزراء خارجيتهما بالتنسيق من أجل إيجاد حلّ للأزمة السورية، وأردف قائلاً «التصريحات الصادرة مؤخراً عن موسكو أدهشتني».

ومؤخراً أكد بوتين ووزير خارجيته سيرغي لافروف أن الرئيس الأسد شرعي، وأن لا أساس للمطالبة برحيله.